الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: 118 / 2022

المسيلة في:09-10-2022

شهادة نشر دروس على الخط

(خاص بملف الترشح للأستاذية)

بناء على إشهاد خلية التعليم الإلكتروني بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وبعد الاطلاع على مصادقة الهيئة العلمية نشهد بأن الأستاذ(ة): **زريق نفيسة** قام (ت) بنشر دروس على أرضية التعليم عن بعد Moodle، وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عبر الخط للمقرر الدراسي: **التحولات الديمقراطية**، مستوى: **الثالثة ليسانس** ، تخصص: **علاقات دولية.**

رئيس المجلس العلمي للهيئة العلمية

أ.د/ لجلط فوار

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

نائب العميد للبيداغوجيا

حمزة يحياوي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
نائب العميد المكلف بالدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

دروس على الخط في مادة:

التحولات الديمقراطيـــــة

الدكتورة : زريق نفيسة

قدمت لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية على الخط على المنصة التعليمية موودل الرابط التالي:

https://elearning.univ-msila.dz/moodle/course/view.php?id=9355

رئيس المجلس العلمي
أ.د / لجلط فوزار

السنة الجامعية

2022/2021

- بطاقة التواصل للمقياس(بطاقة فنية للمقياس)-

- **الكلية** : الحقوق والعلوم السياسية- القسم: العلوم السياسية

- **المقياس**: التحولات الديمقراطية.

- **المستوى الدراسي والتخصص**: الطور الاول السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية علوم سياسية

- **السداسي**: الاول المعامل: (2) الرصيد: (2) الحجم الساعي الاسبوعي: ساعة ونصف.

- **اسم ولقب الأستاذ**: نفيسة زريق.

- **البريد الإلكتروني**:nafissa.zerig@univ-msila.dz

*** الفئة المستهدفة للمقياس والهدف منه:**

مجموعة دروس على الخط موجهة الى طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية، حيث ان التحولات المتسارعة التي شهدها العالم في نهاية ثمانينات القرن العشرين مع بروز ظاهرة العولمة، وتفكك وانتهاء الاتحاد السوفياتي وانهيار الأنظمة الشيوعية الموالية له في أوربا الشرقية، شكلت بداية مرحلة جديدة حسم فيها التيار الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الصراع لصالحه، وبالتالي بداية تشكل النظام العالمي الجديد بزعامتها وتفردها. وقد كانت أبرز خصائص هذا النظام الجديد هو السعي إلى نشر الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية وأهم سماتها المتمثلة في التعددية الحزبية، دعم منظمات المجتمع المدني واقتصاد السوق.

وقد استحوذت دراسة التحولات التي حدثت في إطار الموجدة الجديدة للديمقراطية أو الموجة الثالثة كما يطلق عليها صامويل هنتجتون، التي اعتبرها الأكثر عمقا واتساعا والأطول عمرا[1] ، على اهتمام أدبيات علم السياسة بمختلف فروعه وأهمها علم السياسة المقارنة، الذي عكف علماءه على طرح مداخل نظرية واقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري للحقل، ليواكب التطورات والتوجهات الديمقراطية الجديدة.

من هذا المنطلق اعتبر البعض من الدارسين أن علم السياسية يعرف ثورة علمية ثانية ابتداءً من سنة 1989 إلى وقتنا الحاضر على حد تعبير جيراردو مانك Gerardo Munck وريشارد سنايدر Richard Snyder احتل فيها موضوع الديمقراطية كقيمة أساسية صدارة الأعمال بالنظر إلى واقع الانتقالات الديمقراطية على المستوى العالمي.[2]

*التقويم التشخيصي والمكتسبات القبلية:

تقتضي دراسة المادة اطلاع الطلبة على مادة النظم السياسية المقارنة وكذا مضامين السياسة المقارنة لما لهما اثر في تكوين شخصية الطالب بما يمكنه من تفكيك ودراسة مختلف متغيرات الدراسة. وبعد تناول محاور المادة تتوج بامتحان كتابي لتقييم المكتسبات والمعارف المتحصل عليها.

---

[1]– Samuel P.Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman: University of Oklahoma Press, 1991, p.35.

*– للإطلاع حول مختلف ما حملته هذه الأدبيات من نظريات تفسيرية أنظر: السعيد ملاح، المرجع السابق، ص ص.61– 86

[2] – لتفاصيل أكثر حول الثورة العلمية الثانية أنظر: Gerardo Munck, Richard Snyder," Debating The Diretion of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals ", pp. 3–7. على الموقع الالكتروني: www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/forumregional/pdf/06_Munck_Snyder_cp2.pdf

الدرس الاول : الضبط المفاهيمي لمصطلحي الديمقراطية والتحول الديمقراطي

- **الهدف** : يستهدف هذا الدرس توضيح الجانب المفاهيمي للمادة، وذلك من خلال ضبط مفردات المادة وبخاصة مصطلحي الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وما يرتبط بهما من تعاريف وخصائص وشروط.

اولا . مفهوم الديمقراطية واهم شروطها:

شكل مفهوم الديمقراطية واحدا من أهم المفاهيم السياسية التي استحوذت على اهتمام الفكر السياسي من ناحية وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى، فهو مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور، بل يكاد لا يوجد نظام حكم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية.

وتأخذ الديمقراطية تعريفات عديدة ابتداء من اختصار المفهوم في تعريف رائج وبسيط هو حكم الشعب بالشعب، وهو نفسه تعريف **ابراهم لنكولن Lincolen** الأكثر شهرة عن الديمقراطية، وصولا إلى تعريفات متعددة تستشف ماضي المفهوم وحاضره ودلالته التاريخية، ويبرز أهمها في التعريف الذي قدمه كل من **لاري ديموند** Larry Diamond **وخوان ج. لينز** Juan .J. Linz **وسايمور مارتن ليبست** Seymour Martin Lipset، والذي يركز على الديمقراطية باعتبارها نظام حكم يلبي شروطا أساسية هي:[1]

- ⇐ تنافس مفيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة، ولاسيما الأحزاب السياسية، على كل المناصب المؤثرة في سلطة الحكم، في فترات منتظمة من دون اللجوء إلى القوة؛
- ⇐ مستوى مشاركة سياسية "شامل جدا" في انتقاء القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة لا تستبعد منها أي جماعة اجتماعية رئيسية (راشدة)؛
- ⇐ ومستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية، حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها، لضمان سلامة المنافسة والمشاركة السياسية.

ثانيا. التحول الديمقراطي: تعريفه، شروطه وأنماط التحول نحو الديمقراطية:

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد أبرز المفاهيم تداولاً في الظرفية الدولية الراهنة، وبات التحول نحو نظم الحكم الديمقراطية يُشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ثم تأكدت ملامحها خلال فترة التسعينيات، وقد شكلت تجارب الانتقال إلى الديمقراطية التي شملت جنوب أوربا أولا ثم أمريكا اللاتينية إلى شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا الاتحادية فآسيا وإفريقيا، ما يعرف بالثورة الديمقراطية العالمية **The Global Democratic Revolution**.

وشكل ذلك بداية لمرحلة جديدة لا تعتمد على العوامل السوسيو اقتصادية في تفسير الظاهرة السياسية، بل على الاختيار العقلاني لجملة من الخيارات السياسية. وقد اهتم منظروها بعدد من القضايا تقف على رأسها دراسات الدمقرطة، تماشيا مع ما عرفه العالم من انتقال نحو الديمقراطية في نهاية ثمانينات القرن العشرين ضمن ما سماه صامويل هنتجتون الموجة الثالثة.

وساعدت كتابات أساتذة مثل روبارت دال، غيليرمو أودنيل وفيليب شميتر وغيرهم كما سنرى لاحقا، في وضع الأسس الفكرية لهذا الاتجاه، الذي أثمر فرعا جديدا منفصلا من فروع السياسة المقارنة أطلق عليه علم التحول الديمقراطيDemocratic Transition ينصب فيه الاهتمام على الإجابة عن تساؤل أساسي: لماذا شهدت بعض الدول تحولا ديمقراطيا مكتملا، بينما لم تشهد دول أخرى ذلك التحول؟[2]

1. سيطرة براديغم التحول:

تشكل نظرية التحول إلى الديمقراطية تحولا في الاجتهادات النظرية، وذلك بانتقال تركيز الباحثين من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على نظام الحكم. وقد تحولت هذه النظرية إلى علم سائد(Normal Science) ، بحيث يشترط هذا العلم وجود براديغم، بمعنى نموذج علمي يقترح رؤية أخرى للمسائل والمشاكل. ويشمل مجموعة من المعايير والمعطيات، والمناهج والأساليب التي نرى بها العالم، وتكون مشتركة لمجموعة معينة من الباحثين.[3]

تستند نظرية التحول التي تمثل الموقف العلمي السائد في الأساس إلى اجتهادات دانكوارت روستو Dankwart Rustow الذي اهتم بمراحل وبدينامية عملية التحول

الديمقراطي ذاتها، بالتركيز على الظروف الجائزة (contingent) وعلى مراحل عملية التحول الديمقراطي.

وقد ساهمت اجتهادات كل من فيليب شميتر Schmitter وأودينيل O' Donnel ووايتهاد Whitehead في تعزيز التوجه التاريخي– السياسي الذي طوره روستو، وفهم العوامل الأكثر تأثيرا في عملية التحول الديمقراطي. وبفضل اجتهاداتهم أصبح التحول الديمقراطي علما بحد ذاته وفرعا جديدا في علم السياسة الذي يهتم برصد وتحليل عمليات الدمقرطة التي انطلقت في تسعينيات القرن العشرين، وسادت مصطلحات مثل transitology وconsolidology.

وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز الدراسات الغربية،[4] انتهى معظمها إلى تأكيد حقيقة واحدة وهي أن افتراضات نظرية التحديث Modernization Theory التي تركز على الشروط المسبقة للتحول، أصبحت غير ذات فائدة في الكثير من الحالات، خاصة في ظل وجود دول فقيرة وديمقراطية(مثل الهند ومالي)، ودول ثرية اقتصاديا وغير ديمقراطية(كما الحال مع بعض الدول العربية وسنغافورة).

وقد انصب اهتمام هذا الفرع الجديد ومختلف أدبياته على بناء نظريات سببية تُعنى برصد وتحديد المتغيرات الأساسية للتحول الديمقراطي، وسبل ترسيخ الديمقراطية، بانتقاد اجتهادات مارتن ليبست وبارنغتون مور التي لا تُركز على نشأة النظام الديمقراطي وعلى اختيارات اللاعبين كعوامل مستقلة لفهم عملية التحول. إلى جانب البحث في دور القوى العسكرية، التنمية الاقتصادية، ودور التعليم والعدالة الاجتماعية، دور النخبة والمجتمع المدني، ودور القوى الخارجية.

وقدم علماء السياسة المقارنة نماذج تفسيرية[5]، متعددة بعيدا عن الشروط الاجتماعية والإطار التاريخي للنظم السياسية المختلفة، أو تطورات العملية الاجتماعية (التحديث، التمدن وانتشار التعليم...)، بالتركيز على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي تجاه الدمقرطة، والعوامل والقوى الدافعة للإصلاح من خلال إيجاد علاقات إرتباطية تقوم على التأثير المتبادل بين ديناميات التفاعل السياسي الداخلي والخارجي(نموذج صامويل هنتجتون).

أو من خلال الاختيار الاستراتيجي الذي انطلق من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية، والبحث في نمو فئات اجتماعية تطالب بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي(نموذج آدم برزفوسكي).

أو بالتركيز على تحليل التطور في تنظيم ووعي المجتمع المدني بمكوناته المختلفة، كأحد أسباب الإصلاح السياسي في الدول النامية(نموذج لاري دايموند).

وقد عكست هذه النماذج وغيرها التطور الذي عرفه باراديغم التحول في ظل الجو السياسي العام الذي سيطر فيه الخطاب السياسي الأمريكي حول "ثورة ديمقراطية عالمية" في فترة الرئيس رونالد ريغان. إلى جانب الاجتهادات الأكاديمية التي لخصها البعض باسم علم التحول وعلم الاستقرار. التي شكلت فيها إسهامات شمتير وغليرمو وأودنيل أهم الاجتهادات النظرية، التي ترى أن عملية التحول تبدأ بدخول النظام القائم في أزمة تقود إلى استقطاب بين قوى تدعو إلى إصلاح النظام للخروج من الأزمة، وقوى تدعو إلى المحافظة على الوضع القائم من خلال استخدام القمع والعنف. وتعبر هذه العملية مراحل عدة قبل مأسسة النظام الديمقراطي كما سنرى لاحقا.

2 . تعريف التحول الديمقراطي:

لا يختلف الباحثين في عند تناول تعريف مفهوم التحول الديمقراطي، فقد تعددت التعريفات المقدمة للمفهوم بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول. وتستدعي محاولة التأصيل المفاهيمي لمفهوم التحول الديمقراطي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، وهي المرحلة الوسطية التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر، وتبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي.

ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزيةTransition . وقد عرّف بعض الباحثين التحول الديمقراطي على أنَّه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية؛ ويعكس هذا الانتقال مسلسلا يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة.

– وجاء تعريف **شميتر** ليصب في السياق نفسه بمعنى اعتبار التحول عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"؛

– وأكد تعريف **صامويل هنتجتون** على أنه:"مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع". ولا تختلف المحاولات العربية في وضع تعريف دقيق لمفهوم الدمقرطة أو التحول نحو الديمقراطية، وأجمع العديد منها على أنها عملية يتم بموجبها الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام أكثر انفتاحا وديمقراطية خلال فترة زمنية محددة وفي ظل توفر الكثير من الشروط والعوامل:[6]

– فأكد تعريف **علي الدين هلال** على أن التحول الديمقراطي هو "مجموعة العمليات التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمُقراطي"؛

ورأى **الدكتور خيري أبو العزايم فرجاني** أن عملية التحول إلى الديمقراطية هي "الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة، يتوافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، مما يمكن المحكومين من القدرة على رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة، فضلًا عن رقابتهم، وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية"؛

وجاء تعريف **أحمد تهامي عبد الحي** ليؤكد أن الدمقرطة هي "عملية الانتقال من نظام سلطوي مهما كانت طبيعته (نظام الحزب الواحد، نظام عسكري، نظام شمولي، نظام أوليجارشي، نظام شمولي) إلى نظام يقوم على المواطنة، وتوسيع الحرية الشخصية، والمشاركة السياسية." **وجدير بالذكر أن هناك العديد من الدارسين من يميز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي** وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته:[7]

فعملية التحول الديمقراطي هي **عملية تراكمية مستمرة** تستهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية (السياسية، الثقافية، الإيديولوجية والاجتماعية...)، وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع ككل؛ أما **مرحلة** الانتقال الديمقراطي فهي **مرحلة مؤقتة** ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولًا إلى الترسيخ والتجسيد الديمقراطي.

الهوامش:

[1]– L. Diamond, J.Linz, S.M.Lipset,"Introduction: What Makes for Democracy ?", in Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy, 2nd, Boulder, CO, 1995, PP.6–7.

[3]– نصر عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص.25.

[4]– تمثلت بعض أهم هذه الدراسات في:

– Guillermo O'Donnell,"Transition to Democracy: Some Navigation Instruments", in: Robert A. Pastor, ed, Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum, New York, London: Holmes and Meier, 1989.==

– Juan J. Linz and Alfred Stepan, Consolidation: Southern Europe, South America, and Post Communist Europe, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

– Samuel P.Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

– Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymor Martin Lipset, Democracy in Developing Countries, 4 vols, London: Adamantine Press, 1989.

– Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Baltimore: Johns Hopkins University Press,1999.

[6] – المركز الديمقراطي العربي، " التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي"، نشر بتاريخ: 17 أكتوبر 2020، على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=70094

[7] – "الانتقال الديمقراطي"، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary

الدرس الثاني : التحول الديمقراطي: الشروط والاستراتيجيات.

- **الهدف:** يستهدف هذا الدرس تناول الشروط الاساسية للتحول الديمقراطي، وكذا ابرز استراتيجياته المؤسساتية والاجتماعية وكذا الاستراتيجية المرتبطة بالفعل السياسي.
- **توطئة:** معظم الدراسات التي تناولت عملية التحول الديمقراطي أكدت على ضرورة أن تكون هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر لنجاح واستمرار عملية التحول الديمقراطي وصولاً لاستكمال النظام الديمقراطي، إذ يشير البعض إلى وجود قواعد عدة تنظم اللعبة السياسية خلال عملية التحول الديمقراطي، وتمثل في الوقت نفسه قواعد لضمان عدم الارتداد عن العملية الديمقراطية.

اولا. شروط التحول الديمقراطي:[1]

تتطلب نجاح عملية التحول الديمقراطي توفر جملة من الشروط نوجزها فيما يلي:

⇐ **سيادة حكم القانون** واستقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحيادتها التي بدونها تتحول آليات وظواهر كالانتخابات الدورية وتداول السلطة والتعددية الحزبية وتنوع كيانات المجتمع المدني إلى واجهات خالية من المضامين والنتائج الديمقراطية.

⇐ **التسليم العام بشرعية الدولة المعنية** في حدودها المتعارف عليها وبرباط مواطنيتها المحدد في إطارها الدستوري والقانوني، وتنوع النخب السياسية والاقتصادية الممارسة للسلطة على المستويات الوطنية والمحلية على النحو الذى يضمن عدم تركز السلطة في قبضة القلة، ويؤدى إلى شيء من الفصل والرقابة المتبادلة بين ممارسي السلطة ويخدم من ثم الصالح العام.

⇐ **توفر درجة من النمو الاقتصادي (الشرط الاقتصادي)** ومن تماسك الطبقة الوسطى كأمر لا غنى عنه لإنجاز التحول نحو الديمقراطية ولاستقرار الحكم الديمقراطي .

⇐ **الوعي السياسي والثقافي (الشرط الثقافي)** بالديمقراطية وهو ما يعني ضرورة استقرار الديمقراطية كثقافة وسلوك في الوعي الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع.

ثانيا. استراتيجيات التحول الديمقراطي:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وشاقة، وبما أنه لا يكفي تحقيق هامش من الانفتاح الديمقراطي ويكون محدودا يتذبذب بين الاستمرار والانهيار، لابد من ترسيخ هذا الانفتاح حتى تصبح الديمقراطية كقيم وإجراءات الاختيار الذي لا بديل عنه.

وبما أن هذه العملية مستمرة وطويلة حتى الوصول إلى توطيد الديمقراطية، فإن الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجيات عديدة، تضمن الارتقاء بعملية التحول نحو الديمقراطية إلى درجة النضج.

ولقد اهتدت الأدبيات السياسية إلى ثلاث استراتيجيات تراها أساسية ومهمة من أجل الوصول إلى توطيد الديمقراطية وهي:[2]

-الإســتراتيجية المــؤسسية:

بما أن الديمقراطية ترتكز في المقام الأول على مشاركة واسعة لقطاع عريض من المواطنين في الحياة السياسية، فإن الإستراتيجية المؤسسية تعني أن تقوم القيادة السياسية بإنشاء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب التطلعات الشعبية المتزايدة للمشاركة في الحياة العامة، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، إجراء انتخابات سليمة لضمان مشاركة فعالة في البرلمان، السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالنشاط، ضمان استقلالية القضاء.

وفي هذا الصدد أكد صامويل هنتجتون على ضرورة مأسسة الحياة السياسية في الدول التي استقلت حديثا، من أجل ضمان استيعاب أكبر قدر من التطلعات المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية، تقف على رأس هذه المؤسسات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

فوجود مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يرسخ قواعد وأسس المبادرة السياسية، وتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين، وتوفير آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم منع الفساد والتعسف في استخدام السلطة. بالإضافة إلى بناء المؤسسات لابد من أن تكون الانتخابات نزيهة، وحرية الصحافة و(...) بما يحقق التحول الديمقراطي.[3]

-الاستراتيجية الاجتماعية:

إذا كانت الديمقراطية تركز على مبدأ الأغلبية مع صيانة حقوق الأقلية، فإن ذلك لن يتحقق على المستوى الاجتماعي، إلا من خلال اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان عدالة توزيعية. وهو ما يعني إعادة توزيع الموارد بين الأفراد بشكل عادل يضمن حقوق جميع أفراد المجتمع. ومن ثم ترتكز الإستراتيجية الاجتماعية لعملية التحول الديمقراطي

على توجيه الثروة في القطاع الخاص والعام لأداء وظيفتها الاجتماعية، وعدم استخدام السلطة للاستحواذ على المال العام.[4]

-إستراتيجية الفعل السياسي:

ويُقصد بها اتخاذ القيادة السياسة لكافة الإجراءات والوسائل والمتطلبات المرحلية، قصد مواكبة النهج الديمقراطي من خلال هذه الإجراءات.

ومن ثم تركز إستراتيجية الفعل السياسي على إنشاء المؤسسات الحديثة التي تتلاءم ومرحلة الديمقراطية. أما إذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحريات السياسية والمدنية والمشاركة، فإن الإستراتيجية هنا لابد أن تركز على استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتياجات.[5] وإذا كانت إستراتيجية الفعل السياسي تؤكد على إنشاء المؤسسات السياسية التي تتناسب مع الاحتياجات الشعبية، فإنه لابد وأن تكون هذه المؤسسات فعالة في بناء الديمقراطية الحقيقية.

ولقد اهتم العديد من الباحثين بفعالية هذه المؤسسات من خلال التركيز على مجموعة من المعايير التي تكتسب بموجبها هذه المؤسسات القدرة والفعالية.

وفي حين رأى صامويل هنتجتون في وجود معايير، التماسك، التنظيم، الاستقلالية والتعقيد، مهم لإضفاء صفة المؤسسة على أي تنظيم حتى يكسب قدره على الأداء. ركز رالف بريباتي Ralf Briabanti على سبعة مؤشرات أو عناصر من شأن توفرها رفع كفاءة المؤسسات السياسية، ودفعها باتجاه عملية التنمية ومن ثم التحول الديمقراطي، وهذه المؤشرات هي:[6] الانفتاح وتقبل الجديد، الاستقلال، التوازن، التوافق والانسجام، الفاعلية الداخلية، إعادة الصياغة، الأدوار.

اسئلة لتقدير المكتسبات والمراجعة الذاتية.

عرف التحول الديمقراطي وماهي ابرز مؤشراته ؟

ماهي شروط التحول الديمقراطي ؟

وضح اهم استراتيجيات التحول الديمقراطي ؟

الهوامش:

[1] – عمر حمزاوي، عن شروط التحول الديمقراطي بين حكم القانون والانتخابات الدورية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نشر بتاريخ 2018/05/25، على الرابط الإلكتروني: https://carnegie-mec.org/2018/05/25/ar-pub-76497

[2]– عبد الكريم عبدلاتي، "المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي في المغرب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص.50.

[3]– عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003، ص.131.

[4] علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص. 36.

[5]–Tatu Vanhanen, Strategies of Democratization, Washington: Crane Rassan, 1990, pp. 162-166.

[6] عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص.36.

الدرس الثالث : التحول الديمقراطي: المداخل والأنماط

الهدف : يستهدف هذا الدرس تبيان ابرز المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي مع العمل على تبيان اهم الانماط المقدمة لعملية التحول الديمقراطي.

- أولا. مداخل التحول الديمقراطي:

بداية يمكن القول أن مداخل الانتقال نحو الديمقراطية متعددة، فلا يوجد تصنيف واحد متفق عليه لكل المداخل التي أفرزتها تجارب الانتقال الناجحة في العديد من دول جنوب وشرق أوربا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية في العقود الماضية، ذلك أنه توجد العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى الانتقال إلى الديمقراطية. بل أكثر من ذلك قدم صامويل هنتجنون في كتابه الموجة الثالثة، حوالي 27 متغيرا ساهمت في إقامة الديمقراطية في دول مختلفة.[1]

وعلى تعدد هذه المداخل بتعدد العوامل والمتغيرات التي انطلق منها الباحثون في وضعها، ستتم الإشارة إلى مجموعتين منها، يمكن بعد تحليلها الوقوف على أيها الأقدر في تفسير عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية عموما وفي الجزائر- موضوع الدراسة- بوجه خاص.

⇐ **الخروج من الحكم الاستعماري إلى الحكم الديمقراطي مباشرة**: وهنا يركز هذا المدخل على دور الإرث الاستعماري، واتفاق القادة المؤسسين قبل وبعد الاستقلال واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي.

ومعلوم أن الجزائر اختارت بعد الاستقلال مباشرة تبني نظام أحادي التوجه، وتبني الديمقراطية الشعبية التي تركز على الجانب الاجتماعي دون السياسي.

⇐ **الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة، إلى نظم الحكم الديمقراطي**، وتتضمن هذه العملية عدة مراحل، أولها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخله أو معارضة ديمقراطية خارجه، ثم شروع النظام الحاكم في تخفيف قبضته وبنى بعض الخطوات الانفتاحية. لتأتي بعد ذلك مرحلة تطور هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية، وترسيخ أسس النظام الجديد.

وعادة ما يتضمن الانفتاح السياسي بعض الإجراءات المتواضعة مثل رفع القيود على العمل السياسي، لكنها مجرد مظاهر شكلية حسب الكثيرين، بمعنى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية دون الاقتراب من جوهرها الذي يتصل بمبدأ التداول على السلطة أو اختيار الحكام عن طريق انتخابات ديمقراطية.

ويبقى هذا الانفتاح، انفتاحا شكليا لا يمس بجوهر النظام، بمعنى فتح النظام أمام الممارسة السياسية مع محدودية هذه الممارسة. وحسب أنصار هذا المدخل يؤدي الانفتاح في كثير من الحالات إلى مزيد من الضغوط لاتخاذ مزيد من الخطوات الانفتاحية وصولا إلى الانتقال إلى الديمقراطية.[2]

والجدير بالذكر أن الجزائر عرفت في نهاية ثمانينات القرن العشرين، مثل هذا الانفتاح نتيجة ضغوط من داخل النظام تمثل في جناح الإصلاحيين المطالب بالتغيير، ولقد خفف فعلا النظام من قبضته على الحياة السياسية، بتبني بعض الإجراءات المتواضعة تمثلت في إقرار التعددية وتشكيل الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات تعددية في سنة 1990، وسنة 1991. لكن توقيف المسار الانتخابي حال دون استكمال المسار الديمقراطي.

⇐ **انهيار نظم حكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي:** ويتم على مرحلتين مرحلة انهيار النظم الحاكمة لأسباب مختلفة مثل تدهور الأوضاع الداخلية وفشل سياسات النظام، أو نتيجة هزيمة عسكرية. أما المرحلة الثانية فتمثل في إنشاء نظام حكم ديمقراطي.

وبالإضافة إلى هذه المداخل، حدد الكثير من الدارسين لعملية الانتقال الديمقراطي ثلاث مداخل نظرية حاولت تفسير هذه العملية وهي المدخل التحديثي، الانتقالي والبنيوي.

-المدخل التحديثي:

هذا المدخل يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الدمقرطة، بحيث يؤكد في هذا الصدد الأستاذ **ليبست**، على العلاقة التي تربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية، بحيث يؤكد أن البلدان الأكثر ديمقراطية، هي البلدان التي تتمتع أيضا بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من البلدان الدكتاتورية.

وحسبه ترتبط التنمية الاقتصادية بازدياد التعليم والاتجاه نحو المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية، وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة، تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، كما أنها ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.[3]

-المدخل الانتقالي:

الذي يركز على العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي. ولقد كان اهتمام دانكورت روستو Dankwart Rostow، يدور حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول. وحسبه فإن تحقيق الديمقراطية يتطلب تتبع مسارا عاما خلال عملية الدمقرطة، يتكون من أربع مراحل أساسية:[4]

- ⇐ مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، التي معها تبدأ تتشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين؛
- ⇐ مرحلة إعدادية، تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، تولد في الأخير الديمقراطية؛
- ⇐ مرحلة الانتقال والتحول المبدئي، وهي مرحلة القرار وتعتبر لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي؛
- ⇐ ومرحلة تعود الأطراف المختلفة (أطراف الصراع) على القواعد الديمقراطية.

-المدخل البنيوي:

الذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي، بحيث يفسر عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم تبني القوة والسلطة المتغيرة.

ويستند الافتراض الأساسي لهذا المدخل على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية.

وحسب هذا المدخل فإن تفسيراته لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد، وأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق

مبادرات وخيارات النخب. فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معية إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها.[5]

-ثانيا. أنماط التحول الديمقراطي:

يميز هنتنجتون بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية[6]، وهي:

⇐ التحول (Transformation)، عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخل من جهات أخرى.

⇐ التحول الإحلالي (Transplacement)، عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساساً عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

⇐ الإحلال (Replacement)، عندما تنتج عملية الدمقرطة أساساً عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

⇐ التدخل الأجنبي (Foreign Intervention)، عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

وعلى أهمية هذه الأنماط، حاولت بعض الدراسات الأخرى التأصيل لأنماط التحول الديمقراطي على أساس مجموعة من العناصر التي إما تدفع بالمجتمع نحو التحول أو تعيق العملية برمتها. ويمكن رصد خمسة أنماط في أدبيات التحول الديمقراطي، ورغم أنها قد تصدق أو تخيب في تفسير عملية الدمقرطة في دول العالم العربي عموما، تبقى مهمة في تفسير العملية، وأقرب إلى واقع وعوامل التحول في هذه الدول، تتمثل هذه الأنماط في:[7]

التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية: تأخذ هذه الثورات صيغتان تاريخية تحت الثورة لأسباب اقتصادية وتتحالف فيها الطبقة الوسطى والدنيا ضد النخب الحاكمة (انجلترا القرن 17، الولايات المتحدة أو فرنسا القرن 18). ومعاصرة؛ كان العامل السياسي هو الأساسي في حدوثها، مع رغبة أكيدة ليس فقط في التخلص من الحكام، ولكن في تغيير قواعد اللعبة السياسية والدستورية، كما في رومانيا، جورجيا وأوكرانيا.

- **التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه**، ويرى المتتبعين أن أوضح مثال على هذا النمط هو دور الاحتلال البريطاني في الهند والأمريكي في اليابان، وما تزعم الإدارة الأمريكية حاليا لتطبيقه في العراق.

ونجاح هذا النمط يتوقف على مدى تبني نخب ما بعد الاستقلال قيم الديمقراطية وإجراءاتها. وإن كان يعكس هذا النمط دور المتغير الخارجي في عملية التحول نحو الديمقراطية (الخبرة الاستعمارية أو استغلال الارث الاستعماري) إلا أن العديد من الدراسات الكمية قد أثبتت خطؤه. وأكدت في المقابل على أنه يمكن أن يلعب العامل المتغير الخارجي دورا مساعدا عن طريق الضغوط الاقتصادية الدولية أو ما يعرف باسم المشروطية السياسية (Poitical conditionality)

- **التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة**، وهو نمط شهدته عدد من الدول، بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته، بما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيودا دستورية على ممارستها (البرازيل 1973، اسبانيا بدء من 1976).
- **الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة**؛ وهو نمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي، كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء شعبية مستقلة، لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة، بما ينتهي بفقدان النخبة المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح.

لكن ما حدث في بعض الدول العربية (مصر وحتى الجزائر) عكس ما يقره هذا النمط؛ فبعد الانفتاح السياسي، وإقرار التعددية، تم التراجع عن الكثير من الإصلاحات السياسة التي أُقرت في تلك الفترة. لذلك فإن الشرط الجوهري لنجاح هذا النمط هو وجود معارضة قوية وتتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين، مع اتفاق قوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق ليحل محله غيره على أنه أولوية مطلقة، تختفي أمامها كافة التناقضات البينية. وهو ما يفسر أن الانفتاح السياسي في الجزائر الذي حدث في نهاية ثمانينات القرن العشرين، وحتى بعد العودة إلى الحياة السياسية، بعد المرحلة

الانتقالية، لم يؤد إلى تحول ديمقراطي حقيقي، خاصة في ظل ضعف المعارضة أو تشرذمها، ومحاولة تدجينها أو احتواءها من طرف السلطة الحاكمة.

النمط الخامس فيرتكز على تعاقد النخبة المستبدة على انسحابها من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع، فعندما تصبح النخب المستبدة غير قادرة على القمع، وفي المقابل لا تلمك القدرة على إدارة عملية التحول الديمقراطي، يكون أفضل بديل ممكن لها هو الانسحاب من الحياة السياسية، بعد أن توقع عقدا يضمن لها عفوا سياسيا. على أن تلتزم بعدم وقوفها حجر عثرة في مواجهة السلطة الحاكمة الجديدة ولنا في مصر وتونس بعد الثورتين الأخيرتين أفضل مثال على ذلك.

اسئلة لتقدير المكتسبات والمراجعة الذاتية.

ماهي ابرز المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي وابرز انماطه؟

الهوامش:

[1]– احمد المالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص. 36–37.

[2]– أحمد المالكي وآخرون، المرجع السابق، ص.37.

[3]– محمد زاهي بشير المغيربي، بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص ص. 53–54.

[4]– Dankwart Rustow " Transiton to Democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, 1970, PP. 26- 33

[5]– محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق، ص ص. 59–62.

[6]– Samuel. P. Huntington, op.cit, PP. 48- 50

[7]– معتز بالله عبد الفتاح، "التحول الديمقراطي العربي في طور تنافسية تسلطية"، المرجع السابق، ص ص.2–4.

الدرس الرابع : تجربة التحول الديمقراطي في الدول الغربية: التجربة الاسبانية.

- الهدف : تناول ابرز التجارب الحاصلة في الدول الغربية واستخلاص الدروس المستفادة منها بما يتيح لنا فيما بعد اجراء المقارنة العلمية الصحيحة وتقديم تفسير علمي مؤسس للتجارب الدول الغربية.

- توطئة: مرت العديد من مجتمعات أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا في الثلث الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بتحولات سياسية متتابعة أبعدتهم عن أنماط الحكم الديكتاتورية والسلطوية، وأنتجت ترتيبات جديدة لإدارة العلاقة بين الدولة والمواطنين اتسمت بالانفتاح السياسي والتنافسية.

وفي خضم الكثير من تجارب التحول نحو نظم أكثر ديمقراطية تبرز التجربة الاسبانية بعد فرانكو وكأنها تحتل حيزا خاصا في تجارب التحول في العالم، ومن أنجح تجارب التحول الديمقراطي الآمن إذا ما قورنت بتجارب تحول أخرى جرت في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

أولا. خصوصية التجربة الاسبانية في التحول الديمقراطي:

يُجمع الكثير من الدارسين على أهمية وخصوصية التجربة الاسبانية ضمن تجارب التحول نحو الديمقراطية، فقد شهدت اسبانيا عملية تحول ديمقراطي ناجحة ومؤثرة بدأت في عام 1975 في إطار الموجة الثالثة من الديمقراطية التي اجتاحت العالم كما أرخ لها صامويل هنتجتون، ويمكن عدها أنموذجاً أكثر إلهاماً في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية.

ورغم ما واجه مسيرة الديمقراطية في إسبانيا ورغم تصاعد الكثير من الحملات تندد بالفساد الذي ينخر الجسم الديمقراطي الإسباني، استمرت الديمقراطية الإسبانية وأصبحت منارة أمل للديمقراطيات الشابة الأخرى ومثالا للديمقراطيات الأكثر نضجا لاعتقاد الكثير من الدارسين بخصوصيتها.

وتكمن خصوصية التجربة الاسبانية في كونها ليست تجربة انقلابية أو ثورية أو فوضوية، وأن عملية الإصلاح كانت من الداخل، أي من داخل النظام الذي قاد بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي.

1-إسبانيا قبل التحول الديمقراطي:

كان تاريخ إسبانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر عبارة عن ألبوم لِكُل شكل تقريبا من أشكال الحكم الاستبدادي الذي يمكن تخيله، بما في ذلك النظام الملكي المطلق من عام 1886 إلى عام 1931، وهي فترة تضمنت أيضا نظاما فاشيا بين عامي 1923-1930، والثيوقراطية خلال فترة فرانكو المبكرة 1939-1959، والديكتاتورية التكنوقراطية في أواخر فترة فرانكو 1959-1975.[1]

وقد عرفت إسبانيا منذ مطلع القرن العشرين تاريخا مليئا بالأحداث، فقد شهدت حراكاً سياسياً تمثل في الصراع الحاد بين قوى سياسية ذات توجهات إيديولوجية متطرفة ومعتدلة، يسارية وليبرالية ودينية محافظة وقومية، وقد عرفت منذ تولي الجنرال ريفيرا في 1923 عهدا جديدا مع الدكتاتورية. كما اتسم تاريخها السياسي بصراعات دامية وانقلابات عسكرية أهمها الانقلاب العسكري الذي قاده فرانكوا ضد حكم الجبهة الشعبية التي كانت تحكم اسبانيا.

واستمرت الصراعات مع اعلان الجنرال فرانكوا انقلابه العسكري ووثوبه على السلطة في عام 1936، وانتهت بحرب أهلية دامت ثلاث سنوات انتهت في 1939، لكن لم تُنه معها الدكتاتورية وأساليب الدولة البوليسية التي استمرت طيلة فترة حكمه حتى وفاته في العشرين من تشرين الثاني 1975.

- **مرحلة حكم الجنرال فرانكوا... الدكتاتورية في أوج مراحلها:**

اتسم حكم الجنرال فرانكو بعدة صفات أَهمها: عدم وجود دستور خاصة بعد أن ألغى دستور عام 1931 ، وتركز السلطة بيده، فهو يُشَّرع القوانين، وذلك لحالة الطوارئ التي أعلنها في البالد حتى عام 1948، كما إن مؤسسات الدولة عملت على إتباع ودعم قرارات رئيس الدولة دون أي قاعدة ديمقراطية. وأكثر من ذلك اتجه نحو دولنة المجتمع من خلال:[2]

– حرمان المواطنين من حق التصويت والانتخاب فكانت المناصب السياسية تشغل بالتعيين؛

– عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية وإتهامها بزرع الانشقاق والفتنة بين مكونات المجتمع،

– إلغاء النقابات كافة ما عدى التنظيم النقابي الرسمي للعمال،

– مارس القمع المستمر والمخطط للأصوات المعارضة للنظام كافة، والتحكم بوسائل الإعلام والصحافة والطباعة.

2- الصحوة الديمقراطية في إسبانيا:

يُجمع الكثير من الدارسين لعمليات التحول الديمقراطي على حتمية توفر درجة من النمو الاقتصادي ومن تماسك الطبقة الوسطى كشرط ضروري للتحول نحو الديمقراطية ولاستقرار الحكم الديمقراطي.

وتكمن المفارقة في الحالة الإسبانية أن اتجاه نظام فرانكوا نحو انفتاح الاقتصاد على السياحة الاستثمار الخارجي وطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، قد مهد الطريق عن غير قصد لظهور الديمقراطية، وهي النتيجة التي كان فرانكو يخشى منها أكثر من غيرها. وقد دفعت هذه الاجراءات بأجندات التحديث الاجتماعي والاقتصادي، ومهدت لجعل إسبانيا أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم بين عامي 1963-1971، وزاد دخل الفرد بأكثر من الضعف. وبحلول عام 1975، وهي سنة وفاة فرانكو، كانت إسبانيا قد أصبحت دولة مزدهرة من الطبقة الوسطى، وكانت تتمتع بمجتمع مدني قابل للحياة ودولة رعاية متقدمة نسبيا[3].

3- إعادة اختراع الديمقراطية من رحم السلطوية:

بعد وفاة فرانكو، صمَّم **أدولفو سواريز** وهو أول رئيس وزراء تحظى به إسبانيا في العصر الديمقراطي، تحوُّلا ديمقراطيا يعتبره علماء السياسة بمنزلة تحفة فنية سياسية، ورسم خارطة طريق نقلت اسبانيا الى مجتمع افضل لم تقتصر على اصلاح الجانب السياسي فحسب بل عرفت معها اسبانيا تحولات اقتصادية وسياسية وفكرية وثقافية في اطار التغيير الشامل الذي حصل فيها.

وقد تميزت التجربة الاسبانية في إطار التحول الديمقراطي في أن كانت عملية الاصلاح نابعة من الداخل، فالنظام السياسي هو الذي قاد الاصلاحات بنفسه على مختلف المستويات:

فعلى المستوى السياسي: تم التوجه نحو اعتماد مشروع إصلاحي حقيقي للانتقال نحو الديمقراطية قاده رجال من النظام نفسه، تزعمه عدد من الشخصيات السياسية الشابة ذات التوجهات الليبرالية الداعية لانفتاح سياسي حقيقي، ومن أبرزهم أدولفو سواريث.

وقد ركزت خارطة الطريق التي اعتمدها رئيس الوزراء الإسباني على إعادة النظام الاستبدادي اختراع نفسه سلميا بوصفه ديمقراطية من خلال توظيف مؤسسات الدولة الاستبدادية، استجابة لضغوط الجمهور وبدعم من الملك، وقد أُنجزت كل هذه الإصلاحات في أقل من عامين، وشملت:

– **حلّ برلمان** فرانكو نفسه بالتصويت في عام 1976؛

– **إضفاء الشرعية** على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛

– **إجراء انتخابات ديمقراطية**،

– **صياغة أحد أكثر الدساتير ليبرالية** في أوروبا الغربية وقد وافق عليه الإسبان باستفتاء وطني.

أما على **المستوى الاقتصادي** فقد استمر التحول الى اقتصاد ليبرالي يؤمن بالانفتاح وجلب الاستثمارات الى البلاد وتحقيق الازدهار الكامل له .

وقد رافق الاصلاح السياسي والاقتصادي العمل على احداث ثورة فكرية وثقافية في المجتمع لا تقل شأنا عن التحولات الاقتصادية والسياسية نقلت بموجبها اسبانيا الى مجتمع أفضل، وقد ساهم الكثير من المثقفين والأدباء والمفكرين في تحقيق الازدهار الثقافي للبلاد، بإحداث طفرة نتيجة لاختفاء العوائق الثقافية سواء في العادات الاجتماعية وازدهار الفن واقامة المعارض الفنية، ودور السينما التي اهتمت بتداول حلول لمشاكل المجتمع الاسباني، واحياء التراث الاسباني و قيمه العريقة، ودور المسرح الذي كان سببا في توعية المجتمع الاسباني وتنويره و وانفتاحه الفكري والثقافي، بالإضافة الى الصالونات الابداعية التي كان من اهمها صالون الاديب الكبير جورجيو موراليس.[4]

4- عوامل نجاح التحول الديمقراطي في إسبانيا:

رغم خصوصية التجربة الاسبانية في التحول نحو الديمقراطية باعتبار أن عملية الاصلاح كانت من الداخل وبرعاية النظام القديم ورجالاته.

وأكثر من ذلك تعرضت الديمقراطية الشابة في إسبانيا لاختبار قاسٍ منذ الانتقال إلى الديمقراطية؛ فقد شهدت إسبانيا محاولة انقلاب عام 1981، والعنف الإرهابي للجماعات

الانفصالية، وتفجيرات القاعدة في مدريد عام 2004، إلى جانب التراجع الاقتصادي الحاد بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والصراعات الانفصالية في كاتالونيا ومنطقة الباسك.

ومع ذلك، استمرت الديمقراطية الإسبانية وأصبحت منارة أمل للديمقراطيات الشابة الأخرى ومثالا للديمقراطيات الأكثر نضجا، وأنموذجاً أكثر إلهاماً في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية. **وتكمن أهم عوامل انتصار الديمقراطية في اسبانيا في:**[5]

- ⇐ **الدور الفاعل للمجتمع المدني في إسبانيا** الذي أكد رغبته في تحقيق تغيير هادئ، بعيداً عن أي شكل من أشكال التطرف، وذلك من خلال توجهه بثبات لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي؛
- ⇐ **انفتاح وتبني القوى السياسية والاجتماعية الاعتدال** في مواقفها ورؤاها السياسية بعيداً عن العنف والتطرف؛
- ⇐ **الدور الذي لعبته النخبة السياسية**/ الشخصيات السياسية الشابة ذات التوجهات الليبرالية الداعية لانفتاح سياسي حقيقي، فرغم انطلاق عملية التغيير السياسي من تركيبة النظام الديكتاتوري نفسها، إلا أن تأثير جيل من السياسيين الشباب الذي نشأ في المراحل الأخيرة للنظام القديم، وأخذ يتقبل فكرة إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية جذرية، أسهم بشكل كبير في إحداث نقلة نوعية اتجاه الديمقراطية.

اسئلة للتقييم الذاتي:

تحدث عن التجربة الاسبانية للتحول الديمقراطي مبرزا

اهم العوامل المساهمة في

الهوامش:

[1] – فرح عصام، " المعجزة الإسبانية.. عندما تتغلب إرادة الشعب على الديكتاتور وحاشيته"، نشر بتاريخ: 2021/1/11، على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/1/11/

[2] – ستار جبار الجابري، ص.72.

[3] – https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/1/11

[4] – فراس حاتم، "الانتقال الديمقراطي في اسبانيا"، الحوار المتمدن، العدد: 6607 – 2020 / 7 / 1، على الرابط الإلكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=683269

[5] – ستار جبار الجابري، " تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا ..وإمكانية الإفادة منها في العراق"، مجلة حمورابي، العدد 30، السنة الرابعة، ربيع 2019، ص.186.(ص ص.167-189).

الدرس الخامس :من تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي

- **الهدف:** دراسة تجربة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بالتركيز على التجربة الجزائرية وبيان معالم التحول الديمقراطي ومظاهره وكذا العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه وكيفية تفعيله ليترسخ ويتوطد.
- توطئة: شكلت عملية التحول نحو الديمقراطية في الحكم إحدى الموجات التي شهدها العالم المعاصر منذ منتصف السبعينات واستمرت في الثمانينات حتى تأكدت ملامحها في تسعينات القرن العشرين.

ورغم تمركز الموجات الثلاث للتحول نحو الديمقراطية كما حددها هنتجتون في الدول الغربية بالدرجة الأولى، ولم يكن للدول العربية حظا وفيرا من المسيرة الديمقراطية بسبب الظاهرة الاستعمارية التي لعبت دوراً سلبياً على هذه المسيرة، خاصة مع توجه معظم الدول العربية بعد الاستقلال نحو تبني نظم الحزب الواحد وحضر التعددية السياسية والحزبية كاتجاه ميز فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يمنع الفكر العربي من الانشغال بقضية الديمقراطية، فكانت هناك العديد من المحاولات العربية التي بحثت في سبل التحول الديمقراطي في الدول العربية.

وبنهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وحيث كان العالم قد بدأ يمر بتغييرات على نحو لم يسبق لها مثيل، فقد بدأت المؤشرات الديمقراطية تعود مرة أخرى وتفرض نفسها على الواقع السياسي العربي، خاصة مع تأكد عجز النظم السلطوية القائمة منذ الاستقلال عن صيانة الأمن وتحقيق التنمية.

شكلت إذن نهاية ثمانينات القرن العشرين الموجة العربية للتحول نحو الديمقراطية، وشهدت دولا عربية كثيرة احتجاجات شعبية عارمة تطالب بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، انتهت بتخلي العديم من النظم السياسية العربية عن التوجه الأحادي وأعلنت تسامحها مع الديمقراطية.

أولا. تجربة الجزائر في التحول نحو الديمقراطية 1989:

يعتبر الكثير من الدارسين أن التجربة الديمقراطية في الجزائر تجربة جديرة بالدراسة والملاحظة لما تحمله من فرص وتناقضات وتحولات جذرية وتطورات نوعية، فقد عرفت

البلاد منذ إقرار دستور فيفري **1989**، عملية انتقال من نظام حكم سلطوي يرتكز على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى التحول الديمقراطي.

ومع أن العملية شهدت الكثير من العقبات والمعوقات التي أثرت بشكل جدي في مجمل عملية التحول الديمقراطي، وجعلتها في كثير من الأحيان أمام امتحانات عسيرة، دفعت الكثيرين للتشكيك بإمكانية نجاحها، إلا أنها انتهت بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كسبيل لإخراج النظام السياسي من أزمته التي بلغت ذروتها سنة **1988**.

1. في عوامل التحول الديمقراطي:

يعتقد الكثير من المهتمين بتعدد العوامل التي أسهمت في إحداث تحول النظام السياسي الجزائري باتجاه الديمقراطية، ويرجع العديد منهم أسباب التحول عن الخط الأحادي إلى:

- **عوامل البيئة الداخلية:** وتتعلق بالدرجة الأولى بالإرث التاريخي والسياسي للنظام والنخبة الحاكمة، وتراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة لعبت دورا في تفجير أحداث الخامس من أكتوبر سنة **1988** التي اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة بشهادة الكثير من الملاحظين.

لقد كشفت هذه الأحداث عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد بعد ثلاثة عقود من الزمن. ورغم مسيرة من الإنجازات عرفتها الدولة في العديد من المجالات بما فيها أجهزة الحكومة، التعليم، الصحة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور الأزمة تحت وطأة عنصرين:[1]

أولها: احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي؛

وثانيهما: تكريس التفاوت الاجتماعي، واتساع دوائر التهميش، والاستقطاب الطبقي.

- **عوامل البيئة الخارجية:** وعلى أهمية دور العوامل الداخلية في الضغط على النظام باتجاه إحداث التحول عن التوجه الأحادي، لا يمكن بأي حال إهمال الضغط الخارجي، خاصة مع التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية، بزوال الثنائية، وسقوط الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وزوال الأنظمة التي كانت تتبع أسلوبه السياسي والاقتصادي تباعا، إلى جانب ضغوطات المؤسسات الدولية المانحة في إطار ما يعرف بالمشروطية.[2]

وعلى أهمية خطوة التغيير هذه التي اعتمدها النظام القائم، إلا أننا لا يمكن أن ندرجها إلا ضمن ما تسميه الأدبيات السياسية **بالانفتاح السياسي التكتيكي** الذي **يُفضي**

إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة. أي التحول الذي يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تمديد فترة بقاءها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي، كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضيق على حقها في بناء قواعد شعبية مستقلة.[3]

2. مظاهر التحول الديمقراطي:

يقتضي البحث في مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر البحث في أهم المؤشرات التي توحي بحدوث انتقال ديمقراطي وحدوث قطيعة مع مؤسسات وممارسات النظام السلطوي السابق، فوجود هذه المؤشرات النظام الديمقراطي سوف يعكس مدى تجذر أسس هذا النظام في بيئته السياسية والمجتمعية، وتتمثل أهمها في:

– **الجانب الدستوري والقانوني المؤطر لعملية الانتقال:** ويقصد به وجود دستور ديمقراطي يضمن من خلال مواده الدستورية تأطير العملية السياسية بمختلف مكوناتها، تدعمه منظومة قانونية قادرة على تفسير الأحكام العامة لهذه المواد، بما يضمن ممارسة سياسية ديمقراطية مهم جدا في تعزيز عملية التحول الديمقراطي.

وقد عرفت الجزائر منذ اقرارها التحول نحو نظام أكثر انفتاحا على المبادئ الديمقراطية العديد من الدساتير كان أهمها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس باعتباره الوثيقة القانونية الأسمى في الدولة أهم مبادئ النظام الديمقراطي لما نص عليه آنذاك من مبادئ كالتعددية السياسية والحزبية والإعلامية، وهي نفس المكتسبات التي حاولت أن تُبقي عليها التعديلات الدستورية المتلاحقة (**1996 و2008، 2016، وآخرها تعديل 2020**).

إلى جانب ذلك تدعمت النصوص الدستورية بقوانين عضوية منظمة للكثير من الحريات(التعبير والتنظيم والتجمع)، عكست في مجملها الإطار القانوني الحامي والناظم للحريات الديمقراطية.

– **الانتخابات باعتبارها العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي:** ترتكز عملية التحول الديمقراطي على مبدأ مهم وأساسي يرتبط بالعملية الانتخابية، ويؤكد على ضرورة "أن تكون سلطة الحكومة مستمدة من إرادة الشعب، وأن تتجسد هذه الإرادة في قوانين ونظم انتخابية تضمن إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة وبالاقتراع السري العام، على قدم المساواة في إطار نظام التعددية الحزبية".[4]

وقد عرفت الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية والحزبية العديد من المحطات الانتخابية تشريعية ومحلية ورئاسية اختلفت عن سابقتها وتميزت عنها في أنها انتخابات دورية وتعددية يتنافس فيها أكثر من مترشح.

– **المظاهر المؤسساتية للانتقال: أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني:** تعتبر تنظيمات المجتمع المدني (أحزاب وجمعيات) مؤشر عالي الدلالة على وجود الديمقراطية على أساس أنها هي التي تتولى التنظيم، ولأنه لا يمكن تصور وجود ديمقراطية من دون تنظيم باعتباره الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة.

وقد عرفت الجزائر بموجب مواد دستورية ونصوص قانونية منذ بداية الانفتاح في سنة **1989** تشكيل العديد من الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والنقابية، كرستها مواد مختلف التعديلات الدستورية المتلاحقة، بما يوحي انفتاح النظام على مختلف الحساسيات السياسية الموجودة في البلاد.

3. عوامل تفعيل عملية التحول الديمقراطي:

يعتقد الكثير من المتتبعين للوضع السياسي في الجزائر على غرار الاستاذ **جياكومو لوتسياني** أن الجزائر مرجحة للإتجاه نحو الديمقراطية لما تملكه من مقومات إرساء نظام ديمقراطي من جهة، وبالعمل على إعادة النظر في بعض الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية المؤطرة لعملية التحول الديمقراطي من جهة أخرى.، وهو ما يُفضي إلى **تفعيل عملية التحول من خلال:**[5]

- إصلاح النظام القانوني والدستوري وانتهاج مبادئ النظام الديمقراطي في ما يخص عمل السلطات وضمان الفصل بينها، مع ضمان استقلالية السلطة القضائية؛
- إعادة النظر في النظام الحزبي والانتخابي مع ضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية بعيدا عن التزوير؛
- تفعيل دور ومكانة مؤسسات المجتمع المدني لما تلعبه من دور مهم في عملية التحول الديمقراطي بإرساءها لقيم الديمقراطية داخل المجتمع؛
- إرساء ثقافة سياسية ديمقراطية بحيث تصبح القيم والمؤسسات والممارسات الديمقراطية عادات ثابتة بالنسبة للسلطة والمجتمع، وهي خطوة مهمة في نجاح عملية التحول.

اسئلة للتقييم الذاتي:

تناول بالشرح والتحليل تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر، بالتركيز على العوامل المساهمة في ذلك وابرز معالمها؟

اذكر ابرز معالم ارساء الديمقراطية في الجزائر وافاقها المستقبلية ؟

الهوامش:

[1] – ثناء فؤاد عبد الله، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية، المرجع السابق، ص.59.

[2] – لتفاصيل أكثر حول دور العوامل والقوى الخارجية في التحول، انظر:

– Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave", op.cit, p.5.

[3] – معتز بالله عبد الفتاح، "التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية"، المرجع السابق، ص.12.

[4] – أحمد الزروق الرشيد، "الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية: إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة الديمقراطية، العدد 47، (2012)، ص ص. 24–25.

[5] – خديجة بن طلاع، "التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية دستور 1989"، مجلة صوت القانون، المجلد السابع، العدد 02، نوفمبر 2020، ص.77.(62- 81)

الدرس السادس: تجربة تونس في التحول نحو الديمقراطية بعد 2010.

-الهدف: تناول التجربة التونسية خاصة في ظل ما يسمى بالموجة الثانية من التحول الديمقراطي في اطار ما تعارف عليه باسم الربيع العربي او الحراك العربي ان صح القول كذلك وتبيان ابرز دوافعها وملامحها.

- توطئة: تكتسي التجربة التونسية أهمية كبيرة ضمن تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي في موجاته الجديدة والتي أرخ لها منذ نهاية 2010 في إطار ما عرف بالربيع العربي الذي انطلقت شرارته الأولى من تونس.

وشكل نجاح تونس في الانتقال نحو بناء نظام ديمقراطي نموذجا مهما ووحيدا أخرج المنطقة العربية من نمطية الصورة السلطوية نحو صورة جديدة تقول أن زمن الاستثناء العربي قد ولى، وأنه بإمكان بناء نظام ديمقراطي في المنطقة.

ورغم ما عرفته عشرية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010-2020) من ارتباك وتعثر إلا أنها تمكّنت بالتدريج من فتح ورش متعددة لبناء هذا الانتقال عبر سنّ دستور رسّخ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية ودعّم أركان الدولة المدنية وأتاح لمختلف النخب السياسية التداول السلمي على السلطة. كما استطاعت التجربة توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتنظيم التنافس الانتخابي.

1.الربيع التونسي...أفق جديد للتغيير الديمقراطي:

تشكل التجربة التونسية واحدة من أنجح تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها دول عربية عديدة منذ نهاية 2010، وكان الحراك الاحتجاجي الشعبي الذي أطلق أول شرارة الثورة قد حمل مطلب الحرية السياسية عاليا، وذلك بإحلال نظام ديمقراطي محل منظومة الاستبداد السابقة.

- **أهم ملامح التغيير الديمقراطي: لا** يمكن الحديث عن مرحلة الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية دون التطرق إلى أهم ملامحها وهي:

⇐ **إنشاء هيئة ضبط المرحلة الانتقالية:** شكلت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" الحلقة الأساس التي وضعت معالم طريق المرحلة الانتقالية وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسة، وقد مثلت تلك الهيأة

الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، منذ تأسيسها في 18 فبراير/شباط 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه.

ولقد **أوكلت لهذه الهيئة مهمة** تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الانتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية.

⇐ **تنظيم أول انتخابات حرة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011:** شكلت أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس، انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي، وهو أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد. وقد **تولت هذه الهيئة مهمة** كتابة الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية.

⇐ **تشكيل حكومة ائتلافية:** ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي.[1] ورغم أن هذه التشكيلة تضم أحزابا ذات خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة (الإسلامي، الليبرالي والاشتراكي اليساري)، إلا انها تمكنت من تشكيل ائتلاف حكومي قطع مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في يناير 2011، بعد مفاوضات أبدت من خلالها النخب التونسية كفاءاتها ومهاراتها في حسم الخلافات وبناء التوافقات، بعيدًا من العنف.

⇐ **صياغة دستور يناير/جانفي 2014:** رسّخ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية ودعّم أركان الدولة المدنية وأتاح لمختلف النخب السياسية التداول السلمي على السلطة. وقد شكلت هذه الوثيقة الدستورية منعرجا هاما في تاريخ البلاد لعدة اعتبارات:

أولها أنه كان دستورا توافقيا بين كل الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية والحقوقية؛

وثانيها لما حمله من مضامين قادرة على حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، بما فيها حرية المعتقد والضمير، إضافة إلى حقوق أخرى، مثل الحقوق الاجتماعية، والحق في العمل والسكن والبيئة والمحيط.

2. عوائق أمام الانتقال الديمقراطي في تونس:

رغم ما أبدته التجربة التونسية من إصرار في قطعها للأشواط الأكثر تعقيدا والسير قُدما نحو تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض العراقيل التي قد تقف عائقا أمام السير قدما نحو توطيد الديمقراطية، أهمها:

الحركات والقوى المضادة للثورة: ولأن الثورة إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى وإنما تكثّف جهدها لإسقاط رأس النظام أولا، فإن ما ينشأ عن الثورة من روح انتصارية وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي والسريع غالبا ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم وتفكيك البنى التي كانت تسنده وتستفيد منه.

وفي المثال التونسي، تظل بقايا "التجمع" الذي كان حاكما زمن بن علي وحُل بقرار قضائي بعد الثورة، المحور الذي تدور حوله وتلتقي معه ذاتيا وموضوعيا بقية القوى التي أطاحت الثورة بمصالحها أو تضررت مواقعها المادية والرمزية جراء ما أفرزه الانتقال الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة. ولا يقتصر الحديث هنا على بقايا النظام القديم أو من خدمه وتحالف معه، بل يشمل أحيانا بعض القوى الثورية التي قد تكتشف أن تناقضها مع النظام الذي أفرزته الثورة لا يقل حدّة وعمقا عن تناقضها مع النظام الذي أطاحت به.

التحدي الاقتصادي والاجتماعي: تواجه مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس إشكاليات اقتصادية واجتماعية القائمة عديدة تخص بالأساس التشغيل والفوارق الجهوية والاجتماعية وتدهور عديد الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد وتوسع رقعة الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية والتهريب واحتداد التوتر الاجتماعي وتقلص أداء الإدارة العمومي، وهي أمراض موروثة من عهد النظام القديم، الذي تميز بـ:[2]

- نسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية جدا بلغت 1,8 تحت الصفر؛
- عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة.
- نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس وترتفع أكثر في المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي؛

- اختلال ميزان التنمية الجهوية بحيث يسود الفقر في أغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى وتُضخ رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية وخاصة في القطاع السياحي الذي يشغل نسبة نحو 12% من اليد العاملة التونسية.

وتشكل هذه التحديات وقودا للاحتجاجات المتواصلة منذ انطلاق شرارة الثورة وإلى يومنا هذا، مطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل تلك المناطق والمفقودة في بعضها من الأساس. وتكمن خطورة هذه الاحتجاجات في تهديدها لاستقرار تلك المناطق وهروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمنا أو حتى مغادرة البلاد، ما يزيد في التهميش واستفحال البطالة.

معطيات المحيط الإقليمي: كان لنجاح الثورة في تونس في اسقاط نظام بن علي صدى واسعا في بيئتها الاقليمية ترتب عنه سقوط نظامي مبارك في مصر والقذافي في ليبيا، إلى جانب مسارعة نظم أخرى في إدخال إصلاحات سياسية ودستورية أعادت توزيع مناسيب السلطة بين مكونات النظام السياسي، ومنحت الحكومة صلاحيات لم تكن تتمتع بها الحكومات السابقة. (المغرب، الأردن والجزائر).

لكن مع ما كسبته الثورة التونسية من أصدقاء في محيطها الإقليمي وعلى الصعيد العالمي، سيظل المحيط الإقليمي مؤثرا إلى حد كبير في مدى تقدم التجربة الانتقالية في تونس أو تعثرها، وستلعب التداعيات الاقليمية والوضع الأمني التونسي الهش دورا في إضافة عناصر إرباك جديدة إلى تعقيدات التجربة الانتقالية التونسية، وأهم هذه التاعيات الاقليمية نذكر:[3]

- وجود قوى مضادة للثورة تسعى لإرباكها سعيا للحد من تأثيراتها؛
- الاختراقات الأمنية المتكررة عبر حدودها الجنوبية والغربية؛
- التطورات التي تشهدها مالي والتدخل الفرنسي وما يمكن أن ينجرّ عنه من تهديد لأمن المنطقة المغاربية بأسرها.

رابعا. آفاق الانتقال الديمقراطي في الدول العربية:

تواجه مسيرة التحول الديمقراطي في الدول العربية العديد من التحديات التي تحول دون استكمل تثبيت ركائز النظام الديمقراطي. ورغم ما قطعته تونس من أشواط معقدة بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي.

ورغم إجماع الكثير من الباحثين على اتجاه تونس إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي .**النظم السلطوية، يبقى التحدي الذي يواجه التجربة التونسية كما العربية عموما في تحقيق تحول ديمقراطي ناجح مرهون بـ:**

- **فض النزاع حول طبيعة وهوية الدولة العربية: ويفترض ذلك بناء الدولة الوطنية وضمان استقرارها وقبول شرعيتها شعبيا كشرط أساسي مسبق لأي تحول ديمقراطي؛**
- **ترسيخ مبدأ المواطنة كقيمة قانونية وسياسية واجتماعية مهمة: وهو ما يسهم في فض النزاعات وفك ارتباط المواطنة بالولاءات الأولية للجماعات العرقية والمذهبية، وتوجيه الولاء للدولة بدل للولاءات الفرعية (للقبيلة، والجماعة، والإثنية...)،**
- **بناء المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية: القادرة على تطبيق الدستور وبناء التوافقات حول طبيعة النظام، واستيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية؛**
- **ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية جيدة: لدى الأجيال الشابة بما يسهم في** إحلال التوجهات الديمقراطية فيما بين الشباب بمرور الوقت محل التوجهات التي تتبناها الفئات الأكبر سناً التي نشأت اجتماعياً في ظل أنظمة مختلفة، وهو ما يسهم في كسب الدعم الجماهيري للنظام الديمقراطي الناشئ.
- **ضرورة اعتماد نمط تنموي بديل:** خاصة وأن الكثير من التجارب الديمقراطية الرائدة في دول أوربا الشرقية أثبتت العلاقة القائمة بين السياق الاقتصادي المريح وزيادة الدعم للديمقراطية. إلى جانب حل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، بما يُمكن من فتح آفاق تنموية جديدة واعدة وقادرة على حل الإشكالات المطروحة، ويعزز التوجه نحو قبول الديمقراطية على نطاق واسع.

الهوامش:

[1] – تضم هذه التشكيلة كل من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة.

[2] – عبد الجليل البدوي، "الاشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس: من أجل بديل تنموي"، في: سلسلة قضايا الاصلاح: تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، تقديم: مسعود الرمضاني، تونس: مركز القاهرة لدارسات حقوق الإنسان، 2017، ص.62.

[3] – عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ: 2013/02/04، على الرابط الإلكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html